

معظم الحكومات تسعى دائماً إلى النماء والتنمية الاقتصادية، وأيضاً إنفاذ نفسها من الكوارث والأزمات الاقتصادية من خلال طرق عديدة، ومن أشهر هذه الطرق هي فرض الضرائب بأنواعها العديدة بما يتناسب مع الدولة. والضربيّة هي فرض اقتطاع نقيدي من قبل الدولة والتي لا يقابلها نفع للمكلف بشكل مباشر تستخدمها الدولة كحل لتغطية النفقات العامة وتفرض مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلف. وتنقسم الضرائب إلى جزئين رئيسيين وهما الضريبة المباشرة وغير مباشرة فالضريبة المباشرة هي باختصار الضريبة المفروضة بشكل مباشرة أما الضريبة الغير مباشرة فهي الضريبة المفروضة بشكل غير مباشر على الشخص النهائي.

وتكمّن أهمية هذان النوعان الرئيسيان في التأثير على الاقتصاد وخاصة عند حدوث التضخم، أيضاً حماية ودعم الصناعات المحلية من التنافس مع الصناعات الأجنبية من خلال فرض الضرائب على الجمارك في التجارة الدوليّة. ومن ناحية أخرى فهي تساهُم في المساواة والعدل في توزيع الثروة والدخل ولخدمة المصالح العامة للدولة وتنمية مصادر الدخل لديها(الضرائب)، وهناك الكثير من يعتبر أن هذان النوع من الضرائب يعتبران عبء كبير على المكلفين، فالجدير بالذكر أن منافعها على الدولة وتأثيرها اقتصادياً أكبر بكثير من سلبياتها كما يظن البعض(درس، وفي هذا المقال سنتعرّف ونناقش أوجه ومواقبيع عديدة للضريبة المباشرة وغير مباشرة. مفهوم الضريبة المباشرة وغير مباشرة والفرق بينهما تعرف الضريبة المباشرة بإ أنها الضريبة التي تفرض على وعاء المال سواء كان ثروة أم دخل، في حالة الدخل إذا كان المال مكتسباً وفي أو في حالة الثروة إذا كانت مملوكة للشخص. وبمعنى آخر هي الضريبة التي تفرض على رأس المال أو الدخل بشكل مباشر. فشرط الضريبة المباشرة هي وجود الثروة سواء كانت دخلاً أم رأس مال. وتعتبر الضريبة المباشرة طريقة أو وسيلة للحد من التضخم وأيضاً لنماء الدولة. وضربيبة الممتلكات العقارية، وضرائب الأصول والدخل (الخنة، 2017) أما بالنسبة للضريبة الغير مباشرة فهي الضريبة التي تفرض على استعمالات رأس المال أو الدخل والتي تمثل اقتطاعاً ضريبياً منها بطريقه غير مباشرة والهدف منها هو تداول او استعمال الثروة باعتبارها أنها المظهر الخارجي لوجود الثروة. فالضريبة الغير مباشرة هي لا تدفع للحكومة بشكل مباشر بل تكون ضمنية، من خلال طرف ثالث وعادة ما يكون باعث مجر التجئة، الذي من خلاله يتم فرض الضريبة على السلع والخدمات وليس كما في الضريبة المباشرة والتي تكون على الدخل والأرباح. حيث يتم دفع الضريبة من خلال المشتري للسلعة وتكون الضريبة نسبة محددة كجزء من سعر السلعة (الخنة، 2017) أما من ناحية دافع الضريبة فالضريبة المباشرة تدفع بشكل مباشر من قبل الشركات والأشخاص بعكس الضرائب الغير مباشرة التي تدفع من خلال طرف ثالث وهو المستهلك النهائي. ومن ناحية تأثير الضريبة فإن الضريبة المباشرة يكون تأثيرها على دافع الضريبة نفسه أما الضريبة الغير مباشرة فيكون تأثيرها على أكثر من شخص. ومن ناحية تضخم الضريبة، فالضريبة المباشرة تساهُم في تقليل مستوى التضخم، أما الضرائب الغير مباشرة فهي تساهُم في زيادة التضخم. أما من جانب تحمل العبء الضريبي فالضريبة المباشرة لا يمكن نقل عبئها لشخص آخر بعكس الضريبة الغير مباشرة والتي من الممكن نقل عبئها لشخص آخر (درس، 2021) أنواع الضرائب المباشرة وغير مباشرة الضريبة المباشرة تتضمن أنواع عديدة ومن اهمها نوعين رئيسيين كما ذكر سابقاً النوع الأول هو الضريبة على الدخل وهي الضريبة التي تفرض بشكل مباشر على دخل المكلف سواء كان شخص طبيعي اي فرداً او شخص اعتباري، فالشخص الطبيعي ستكون الضريبة على دخله بشكل مباشر اما في حالة كان الشخص اعتباري وعلى شكل شركة مساهمة فإن الضريبة ستتحقق على الدخل الشركة. أما النوع الثاني فهو الضريبة على رأس المال. رأس المال هو مجموع الأموال المنقولة والعقارات التي يمكن تقديرها بالنقود ومملوكة للشخص، سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل عيني او نقيدي أو للخدمات الغير منتجة لأي دخل. وبعد التعرف على رأس المال نأتي إلى مفهوم الضريبة على رأس المال الذي يعتبر فائضاً للأصول التي تكون مملوكة للشخص مقابل خصومة، ويعتبر هذا الوعاء وعاءً تكميلياً؛ وإذا قامت بفرضها فإنها تفرضها بنسبة قليلة. وهناك أمثلة على ضرائب رأس المال وهي الضريبة الاستثنائية والتركات على رأس المال، الضرائب المفروضة في الحروب والكوارث، الضريبة على زيادة القيمة العقارية وضربيبة الاغتناء وغيرها الكثير (الخنة، 2017)(الضرائب، 2012) وكذلك في الضرائب الغير مباشرة فهي تحتوي على أنواع عديدة ومن أشهرها نوعين رئيسيين، النوع الأول وهو الضرائب على الاستهلاك أو الإنفاق، أما النوع الثاني فهو الضرائب على التداول.

ضرائب الاستهلاك هي التي تفرض من قبل الدولة على سلع معينة أو على جميع أنواع السلع المستهلكة، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية. ضرائب الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات، وأيضاً ضريبة القيمة المضافة وضربيبة المبيعات والمشتريات وضربيبة الإنتاج التي تفرض عند إنتاج السلع. أما بالنسبة لضرائب التداول فهي الضرائب التي تفرض على انتقال رأس المال من شخص إلى آخر. ومثال على ذلك الضرائب المفروضة عند بيع أو شراء المقولات أو العقارات وعند توثيق

العقود، وأيضاً ضريبة الدمة التي تفرض على السنادات والأسمه وعلى الطلبات والمعاملات المقدمة للجهات الإدارية الحكومية (الخنة، 2017) (الضرائب، 2012) الحكم الشرعي لفرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة هناك نواحي كثيرة وممتدة تدل على مشروعية الضرائب المباشرة في الدين والفقه الإسلامي وأعظم دليل على مشروعيتها هو جواز الزكاة، فإن من أوائل تطبيقات الحضريّة في الفقه الإسلامي هي الضريبة المباشرة وبالمقابل هناك تطبيقات أيضاً لمشروعية الزكاة والتي تتشابه مع الضريبة من ناحية أن كلّا هما لديهما الحق في فرضها على المال. وهناك أدلة كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية تدل على أنه يجوز للإمام أو الحاكم أن يستقطع من أموال الأغنياء والمقدرين إذا كان هناك حاجة ولم تكفي الأموال المختزنة لخدمة المواطنين بشكل عام فمثلاً في المرافق العامة. وهناك دليل يوضح أنه يوجد حق في المال وورد الذكر بشكل عام سوى الزكاة لقوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُؤْلِوْ عُجُوهُكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ نَوْيِ الْفُرْقَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ} (البقرة، ١٧٧) هذه الآية تدل على فرض الله تعالى إيتاء الزكوة وكما أيضاً نصت الآية على إيتاء المال لذوي القربي واليتمى والمساكين وهذا يدل على جواز إيتاء المال بشكل آخر غير الزكوة وإن هناك حق في المال من غير الزكوة. وأيضاً هناك أدلة عديدة من السنة النبوية التي تثبت جواز فرض الضرائب المباشرة وغير مباشرة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أعطى أهل غطفان ثلث ثمار المدينة، وتعتبر نسبة كبيرة من أموال أهل المدينة بعد حصر أصحابه ورؤيه ضعفهم على شرط أن يخلو سبيل قريش ومن معهم. وهذا الدليل يدل على جواز توظيف أموال الأغنياء لخدمة المصلحة العامة، بغض النظر عن حجم أو مقدار المال المدفوع فيها. فإن إمام المسلمين أو الحاكم للدولة هو المسؤول عن فرض هذا النوع من الضرائب لخدمة المجتمع والوطن بشكل عام من عدة نواحي منها، للإنفاق على المصالح العسكرية والتعليمية، ونفقات الفقراء والمساكين، والضمان الاجتماعي والخدمات الأمنية والاجتماعية أو في حالة حدوث الكبات والنواب او اي سبب بشرط ان يكون جائز شرعاً ويحقق المصلحة العامة. وهذه الأموال تستقطع من الأغنياء وتعتبر في ذمتهما كالدين. فمن واجب الإمام هو استيفاء الحقوق من الذين يمتنعون عنها وإيتاعها للمستحقين لخدمة المصلحة الحاجات العامة (الخنة، 2017). الآثار الجانبية للضرائب على الإنتاج كما عرف مختار (٢٠١٩) أن فرض الضريبة على الدخل تؤدي إلى تقليل القدرة الإنتاجية وذلك لأن الضرائب تؤخذ من أرباح العمل وأحياناً تسبب الكثير من الأعباء، بسبب عدم القدرة على دفع الضريبة وتقليل الإيرادات على المدى البعيد. تعتبر ضريبة القيمة المضافة (ضريبة غير مباشرة) وتؤثر بشكل سلبي على السلع الأساسية لأنها تؤدي إلى زيادة الأسعار ورفع معدلات التضخم وهذا سيقلل من القوة الشرائية أما بالنسبة للسلع الكمالية سيؤدي إلى تقليل استهلاكها ولن يؤثر على الإنتاج . هناك نوعان من الآثار على الإنتاج، النوع الأول أثر توسيع أو تضخم فهو بطبيعته مثبط. والنوع الثاني أثر انكماشي فهو بطبيعته محفز ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإنتاج مما يشمل الاستهلاك والإدخار ومستوى الأسعار. ووضح مختار (٢٠١٩) أن هناك آثار مباشرة وغير مباشرة تؤثر على الإنتاج. فالآثار المباشرة ستؤثر على القوة العاملة وذلك لأن فرض الضريبة على المنتجين إلى تقليل العرض مما سيجبرون إلى زيادة أسعار منتجاتهم لكي يحافظوا على مستوى أرباحهم كما كانت قبل فرض الضريبة هذا بالنسبة للسلع عالية الطلب، أما الآثار الغير مباشرة فستؤثر على المستهلكين، فعندما تفرض الضريبة على السلع الضرورية سيضطر المستهلك من تقليل الكمية المستهلكة وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع الضرورية. نتيجةً لذلك سيقل حجم الإنتاج بالنسبة للسلع الاستهلاكية. الآثار الجانبية للضرائب على الاستثمار والإدخار تؤثر الضرائب بشكل مباشر على قرار الاستثمار لأنها تمثل عبئاً على الأرباح . تعد الضريبة من إحدى الأسباب التي تزيد من الخطر الذي يواجه المستثمر لأنها تزيد من الأعباء على رأس المال وقد يتطلب بعضًا من الوقت لتعويض هذه الأعباء الناتجة من فرض الضريبة ويمكن أن تكون سبباً في الحد المؤقت من الاستثمار. كما ذكرنا أن الضريبة لها تأثير مباشر على الكفاية الحدية لرأس المال خصوصاً إذا لم يستطع المنتج نقل العبء الضريبي إلى المستهلك إما من خلال رفع أسعار المنتجات أو الطلب من أصحاب المواد الخام بتقليل أسعارهم. وأن الضرائب تؤثر على قرار الاستثمار فشجعت السياسة الضريبية النشاط الاستثماري عن طريق خفض الضرائب على رؤوس الأموال على المجالات المتوجهة مع التنمية الاقتصادية وعن طريق خفض رسوم الجمارك على السلع المستوردة أو خفض رسوم الصادرات لبعض الدول (مختار، ٢٠١٩). قد يلجأ البعض إلى الإدخار بدلاً من الاستثمار في حالة كانت الأعباء الضريبية للاستثمار عالية أو هناك بعض المخاطر. فرض الضرائب المباشرة التصاعدية تؤدي إلى تقليل القدرة على الإدخار لذلك لابد من التوازن بين تشجيع الإدخار ومبدأ العدالة. هناك نوعان من الإدخار الأول إدخار عام وهو ما تقوم به الدولة والثاني إدخار خاص وهو ما يقوم به الأفراد وهو ما سنتحدث عنه. الضريبة بطبيعتها تؤثر على الإدخار

الخاص للأفراد ، فمثلاً عند زيادة الضريبة على الدخول الرأسمالية سيؤدي ذلك إلى تقليل الحافر على الأدخار وبالمثل تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الأدخار . ففرض الضرائب سيؤثر سلباً على أصحاب الدخل المرتفع لأنهم سيضخون بجزء من مدخراهم للحفاظ على مستوى معيشتهم (مختار، ٢٠١٩). الآثار الاجتماعية للضرائب المباشرة وغير مباشرة • أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل تؤثر سلباً وإيجاباً على إعادة توزيع الدخل. بما يعني تحقق العدالة بين شرائح المجتمع المختلفة،